

## إعلان بشأن نزاهة القضاء

نحن، أعضاء الأجهزة القضائية والجهات الأخرى المعنية بقطاع العدالة المجتمعين هنا، في مقر الأمم المتحدة بفيينا،  
يومي 9 و10 نيسان/أبريل 2018،

إذ نشير إلى المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تعترف بما للجهاز القضائي من دور بالغ الأهمية في مكافحة الفساد وتقضي بأن تتخذ الدول الأطراف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ودون مساس باستقلالية القضاء، تدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي، تشمل وضع قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي؛

وإذ نشير إلى إعلان الدوحة الصادر عام ٢٠١٥، والذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وجدّد فيه رؤساء الدول والحكومات ووزراء وممثّلو الدول الأعضاء التأكيد على التزامهم بدعم إرساء نظم عدالة جنائية فعالة ومنصفة وإنسانية وخاضعة للمساءلة وبناء مؤسسات مكوّنة لها وعزمهم السياسي القوي على القيام بذلك؛

واقترعاً ممّا بأنّ وجود نظام قضائي قائم على مبادئ الاستقلالية والحياد والنزاهة والشفافية والمساءلة والكفاءة المهنية هو عامل محوري في إرساء سيادة القانون، وتدعيم ثقة الناس، وضمان إقامة العدل على نحو فعال؛

وإذ نشير إلى العمل الرائد والمتواصل الذي يقوم به الفريق المعني بنزاهة القضاء، بما في ذلك عمله على إعداد مبادئ بانغالور لسلوك العاملين في الجهاز القضائي والتعليق الملحق بها وتدابير التنفيذ المتعلقة بها؛

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالتنفيذ الفعال لمبادئ بانغالور لسلوك العاملين في الجهاز القضائي، التي أقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار 23/2006؛

وإذ نشير مع التقدير إلى العمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد الدليل المرجعي بشأن تدعيم نزاهة القضاء وقدرته، وفي إعداد الدليل التنفيذي والإطار التقييمي الخاص بالمادة 11، وفي تقديم المساعدة إلى الدول في مجال تدعيم نزاهة الجهاز القضائي واستقلالته ومساءلته وقدرته وكفاءته المهنية؛

نقرّر ما يلي:

1- مواصلة جهودنا الرامية إلى صون استقلالية القضاء وتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في نظام العدالة؛

- 2- تعزيز جهودنا الرامية إلى حماية القضاة، بما في ذلك عن طريق كفالة قدرتهم على الفصل في المسائل المعروضة عليهم دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقاً للقانون، ودون أيّ تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أيّ إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أم غير مباشرة، من أيّ جهة أو لأيّ سبب، وحماية أمنهم الوظيفي؛
- 3- التشجيع على التعلّم من النظراء وتبادل الممارسات الجيّدة في مجال تدعيم نزاهة القضاء وصونها؛
- 4- دعم الجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق المعني بنزاهة القضاء من أجل تعزيز نزاهة القضاء؛
- 5- دعم إنشاء وترسيخ آليات الرقابة والتقييم والتأديب وغيرها من آليات المساءلة، دون مساس باستقلالية القضاء؛
- 6- دعم المبادرات التي تعزز الشفافية في إجراءات المحاكم وإدارة القضايا، وكذلك في تعيين رؤساء المحاكم والقضاة والموظفين القضائيين وسائر شاغلي المناصب القضائية وموظفي المحاكم واختيارهم وتوظيفهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد؛
- 7- دون مساس باستقلالية القضاء، دعم المبادرات التي تعزز استمرارية التعليم القضائي، وخصوصاً تدريب القضاة على الامتثال الفعلي لمعايير السلوك ذات الصلة وتدريبهم في مجال مسائل جنسانية، مثل الابتزاز الجنسي والتحرش الجنسي، إدراكاً منا لكون التدريب القضائي ضرورة أساسية لضمان الموضوعية والحياد والكفاءة في أداء الوظائف القضائية وكفالة ثقة الناس؛
- 8- العمل معاً، حسب الاقتضاء، على إعداد مواد إرشادية ومنتجات معرفية أخرى لمساعدة أجهزتنا القضائية على التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه نزاهة القضاء واستقلاليته، بما فيها التحديات الناشئة عن ظهور أدوات جديدة لتكنولوجيا المعلومات ووسائط جديدة للتواصل الاجتماعي؛
- 9- الإعلان عن انطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء كمنصة لتبادل التعلّم والدعم، إدراكاً منّا لضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه على الصعيد العالمي لمنفعة كل المناطق، والترحيب باستعداد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتسهيل عمل الشبكة؛
- 10- دعوة جميع القضاة والأجهزة القضائية إلى المشاركة في الشبكة العالمية لنزاهة القضاء.

نود أن نعرب عن تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاستضافته هذا الاجتماع الأول للشبكة العالمية لنزاهة القضاء، ولدولة قطر لدعمها هذه المبادرة. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لرئيس قضاة دولة قطر لاقتراحه استضافة الاجتماع القادم للشبكة العالمية لنزاهة القضاء.